مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/١٢

الصحافة ودورها الريادى فى الممارسة الديمقراطية

لا جدال فى أن الصحافة من أخطر وأهم الوسائل التى تنمى عقلية الشعب ، وتعبر عن رغباته ، وتوصل الرأى العام الى المسئولين وترسم للجماهير طريق المستقبل ، وتبين لهم خطة للعمل . أى أن الصحافة الحرة بالنسبة للشعب هى بمثابة التربية الاجتماعية والسياسية والفكرية اليومية ، وخاصة اذا كان الشعب قد ارتضى لنفسه السياسة الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه .

د. نبيل راغب

ولا شك ان هذه الاعتبارات الحيوية كانت فى ذهن الرئيس السادات عندما اصدر قانون حرية الصحافة ورفع الرقابة ، وان تكون المسئولية مركزة فى شخص رئيس التحرير ، ذلك ان تحديد حرية الصحافة عن طريق القانون لم يعد أمرا مقبولا بعد انتصارنا فى معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ فاننا اذا غالينا فى تدخل القانون فهذا يعنى سلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس، وهى من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية وتكون نتيجة ذلك ان يقوم هؤلاء بعملهم الصحفى بطريقة آلية ، على حين يتحتم ان يكون للصحفيين حرية الفكر والتصرف بقدر الامكان اشعارا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم وليس بضغط من القانون أو السلطة . فالقوى الخارجية التى تفرض على الصحافة سواء بواسطة القانون أو الرأى العام قد تجعل الصحفيين يتحايلون على القانون بشتى الطرق ، وبذلك تضيع كل المعايير اللازمة للممارسة الديمقراطية .

والقوانين الصحفية تستمد اصولها — بصفة عامة — فى التشريع من الدستور . ولكن الملاحظ ان السلطات التى تسن القوانين هى التى تملك الفاعلية فى تكييف القوانين الصحفية أكثر من أى شىء آخر ، فكلما كان المشرع مؤمنا بالديمقراطية كانت القوانين أقرب الى العدالة ، واتيح للصحافة أكبر قسط من الحرية . وعموما فالعبرة ليست دائما بالنصوص الدستورية أو القانونية انما بكيفية تنفيذها على حد قول عبد العزيز فهمى فى خطابه فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى اجتماع حزب الاحرار الدستوريين ، وكان قد اكد فى هذا الخطاب « ان كل تضييق على الصحف لا يكون من شأنه الا ايغار الصدور وانقلاب الحال الى عكس المراد » .

ان هذا الاسلوب يدل على ان الممارسة الديمقراطية منهج اصيل فى مجال الصحافة المصرية . فعلى سبيل المثال نجد ضمن نص حكم لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى قضية الغاء صحيفة « مصر الفتاة » انه اذا كانت الدساتير فى البلاد الديمقراطية قد منحت الصحافة حريتها وعصمتها من تعسف السلطة فذلك لانها افترضتها صحافة واعية رشيدة تلتزم بالفكر الموضوعى ، ولا تضع فى اعتبارها سوى المصلحة القومية العليا . ويجب أن يكون فى اعتبار كل القائمين على الصحافة ان المسئوليات الخطيرة التى تلقيها هذه الحصانة على عاتق الصحافة تستلزم وجوب الاضطلاع بها لخير الوطن ، ولاجل المصلحة العليا للبلاد وفى حدود القانون والنظام العام . لانه بقدر الحرية تكون المسئولية .

والصحافة الحرة تلعب دورا خطيرا فى الحياة الديمقراطية ، فهى قادرة على قياس الرأى العام وتوجيهه فى الوقت نفسه . وعلى هذا الراى العام يعتمد رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والاخلاق والثقافة فى التخطيط لمجتمع المستقبل الديمقراطى الذى يعتمد بطبيعته على حرية تكوين الراى، وحرية التعبير عنه . وبدون دراسة الرأى العام يمكن ان تفشل خطط المستقبل ، لان البرامج والمناهج التى لا تنبع من ارض الواقع ، بل تفرض عليه فرضا ، لابد ان تتعثر بسبب المقاومة المباشرة أو غير المباشرة التى ستجابهها ، وغالبا تكون النتيجة هى الاخفاق ، والاستغناء من مثل هذه البرامج فى نهاية الامر بعد ان يكون قد ضاع من الوقت والمجهود والمال ما يمكن الاستفادة منه فى تطبيقات واقعية اخرى .

وبدون شك فان اصلح انواع الراى العام الذى يمكن للصحافة الحرة أن تنميه هو ذلك الذى ينشأ فى حماية الممارسة الديمقراطية التى تحيط المواطن بكل الحقائق الضرورية المشرقة منها والقاتمة على حد سواء ، دون مواربة أو تغطية . وعلى قدر احاطة المواطن بالحقائق الضرورية وحريته فى تكوين آرائه الشخصية والتعبير عنها بحرية يستطيع الراى العام من خلال الصحافة الديمقراطية ان يقوم بوظيفته على خير وجه من خلال الممارسة الحرة للنقاش والفكر .

وهذه الممارسة من خلال الصحافة الحرة ضرورة لوجود الديمقراطية نفسها . ففى ظل النظام الديمقراطى ذاته يفقد الناس حريتهم اذا لم يمارسوها . أى انه لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين . فاذا اهمل الناس الحوار الحر القائم على الحقائق الرئيسية حول أية قضية عامة فان ديمقراطيتهم يمكن ان تتلاشى بالتدريج بفعل الدعاية وحذف الاخبار والقرارات التى قد يتخذها الجهاز البيروقراطى فى الحكومة . واذا لم تساعد الصحافة الناس فى ممارسة حق المناقشة الحرة وبلورة اتجاهات الراى العام ، فستكون النتيجة تبديد حقهم فى ابداء الرأى وبالتالى القضاء على جوهر الديمقراطية .

ولعل النجاح الذى حققه ونستون تشرشل فى قيادته للشعب البريطانى فى اثناء الحرب العالمية الثانية هو ايمانه بأن النقد الحر البناء الذى تمارسه الصحافة تجاه السلطة لا يتعارض اطلاقا مع ظروف الحرب التى تخوضها البلاد . ففى خطاب له فى مجلس العموم فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ قال : « انى أوافق السير بيرس هاريس فى قوله ان النقد الذى

تمارسه الصحافة في زمن الحرب هو شريان الحياة الديمقراطية الحقة » ، ولعل هذا هو السر في الشهرة العالمية الراسخة التي حققتها الديمقراطية الانجليزية في حين ان بريطانيا لم تعرف طوال تاريخها العريض دستورا مكتوبا ، فالعبرة ليست بالنصوص المكتوبة لا ولكن بارساء التقاليد وتأصيلها الى الحد الذي تتحول فيه الى سلوك يومي للافراد . وهي مهمة تستطيع الصحافة الحرة ان تقوم بها برغم صعوبتها والتحديات التي تعترض طريقها »

ومن خلال الممارسة الديمقراطية تستطيع الصحافة الحرة ان ترسخ في ضمير الامة ووجدانها السوي والوضوح بانه لا توجد سلطة شرعية بدون ارادتها ومشيئتها ، ومن هنا كانت المهمة الملقاة على عاتق الصحافة والتي تحتم خلق الرأي العام الشجاع الذي يستطيع ان يعارض السلطة اذا انحرفت او انحازت ، بل ان الخصومة السياسية حق مشروع طالما انها في اطار الممارسة الديمقراطية التي تفرض سيادة القانون سواء على الافراد او على الدولة »

واذا كانت المسئولية واجبة على الامة كلها ، فان الحقيقة كلها حق لها بغير منازع حتى تثق في دقة حساباتها وما تبنيه على ذلك من قرارات . ولا يوجد جهاز قادر على تقديم هذه الحقيقة وبلورتها مثل الصحافة ، وهي بهذا تلعب دورها في قيادة العمل السياسي للجماهير ، والتعبير عن ارادتها وامانيها الحقيقية. ومن هنا كانت ضرورة الصبغة القومية التي تميز كبرى صحفنا حتى تكون معبرة عن الخبرة الجماعية وليست عن الاهداف الخاصة بفئة أو مجموعة من الافراد، وعلى اساس حق النقد والنقد الذاتي وهو أمر لا يمكن ان يتم الا باطلاق حرية الرأي والتعبير على اساس الالتزام باهداف العمل الوطني كما حددته وثائق ثورة ٢٣ يوليو التي بطرتها الجماهير بنضالها ، وبالمبادىء التي ارستها جماهير ١٥ مايو . وهذه الوثائق تمنح الجماهير حرية الحركة والتعبير عن الرأي ، وكذلك حق سحب ثقتها من ممثليها اذا ما انحرفوا او خانوا الامانة او تعالوا ، او كونوا مراكز قوى ، أو حجروا على حرية الرأي ، او انحرفوا عن المبادىء العامة للمسيرة الثورية »

والصحافة الحرة الناضجة ترى ان الحرية السياسية لا يمكن ان تتحقق كأسلوب للحكم والحياة الا اذا تحققت اولا الحرية الاجتماعية ، ان حرية رغيف الخبز هي الطريق الى حرية الفرد ، غير ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التي تنطلق معها كل ملكات الانسان في الخلق والابداع بهذا وحده يمكن للممارسة الديمقراطية ان تنطلق، فهي لا يمكن ان تكون كاملة الا اذا ازيلت جميع الحواجز والعوائق من طريق الشباب والمرأة ، فالشباب هو الغد والمستقبل ، واذا لم يلعب دوره كاملا في بناء الحاضر ضاع منا الحاضر والمستقبل . والمرأة هي نصف المجتمع، والحركة النسائية تختزن من الطاقات قدرا كبيرا وثمينا لابد ان يؤدي رسالته كاملة في العمل الوطني . من هنا كانت ضرورة تركيز الصحافة الحرة على هذه القطاعات الحيوية من الامة حتى تبلور آمالها وتطلعاتها من اجل مستقبل افضل .

ان الصحافة ودورها الريادى فى الممارسة الديمقراطية قضية ضخمة وخطيرة بحيث يصعب علينا حصرها فى مثل هذه المجالة السريعة . ولكن يكفينا فى اللحظة الراهنة تأمل الاصطلاح الذى تعود العالم كله اطلاقه على مهنة الصحافة وهو اصطلاح : السلطة الرابعة .. أى انها تقف على قدم المساواة مع السلطة التشريعية . والسلطة القضائية والسلطة التنفيذ . وهى بهذا تتحمل مسئولية خطيرة ورائدة فى الوقت نفسه لانها تجس نبض الجماهير وتمهد الطريق للسلطات لكى تمارس دورها . وهذا يعنى انها على الرغم من كونها سلطة رابعة الا ان دورها يأتى قبل هذه السلطات الثلاث. ولا شك ان مسئولية الصحافة تتضاعف فكريا وسياسيا واجتماعيا فى المجتمع الذى يتخذ من الممارسة الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه ، فدورها لا يقتصر على الدعاية المباشرة كما يحدث فى المجتمعات الاستبدادية ذات النظم الشمولية ، بل ينطلق الى استشراف آفاق المستقبل على مسئوليتها الخاصة . وهذا الدور الريادى يعتمد على المحاولة والخطأ ، لكن الوعى القومى الاصيل الذى يتسلح به الصحفيون فى ظل الممارسة الديمقراطية يجعل نسبة الخطأ تصل الى ادنى درجة لها ، وبهذا نضمن المساهمة العملية والفعالة للصحافة فى دفع عجلة التطور الحضارى للامة كلها .